مجلس المناقصات

تعميم رقم ( ٤ ) لسنة ٢٠٠٤

بشأن الأمور الواجب إتباعها لتقديم طلبات الترسية

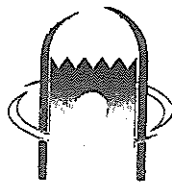
بناءً على ما لاحظته مجلس المناقصات من عدم كفاية المعلومات التي توفرها بعض الجهات المشتريّة للمجلس عند طلب ترسية المناقصات.

فإن مجلس المناقصات يسترعي انتباه جميع الجهات المشتريّة الخاضعة لأحكام قانون المناقصات والمشتريات الحكومية إلى مراعاة ما يلي:  
أولاً: أن يتضمن كتاب طلب الترسية المرفوع من الجهة المشتريّة الى مجلس المناقصات الأمور التالية:

- ١- رقم المناقصة وموضوعها.
- ٢- ملخصاً لتقييم العطاءات أو العروض أو الإقتراحات وأسس ومعايير المقارنة بينها.
- ٣- التوصية بالترسية على أحد العطاءات مع ذكر المبررات التي استندت إليها الجهة المشتريّة في اختيار هذا العطاء، وفي حالة التوصية بالترسية على أكثر من عطاء يجب على الجهة المشتريّة توضيح الاسباب والمبررات لذلك.
- ٤- أن يذكر في الكتاب المبلغ الاجمالي للعطاء الموصى بالترسية عليه، وفي حال طلب الترسية على أكثر من عطاء يجب أن يذكر المبلغ الاجمالي لكل عطاء والمجموع الكلي الاجمالي لهذه العطاءات.
- ٥- إسم الجهة والشخص الذي يمكن للمجلس الاتصال به في حالة طلب إستفسار من قبل المجلس فيما يخص المناقصة.

ثانياً: يجب أن يرفق مع كتاب طلب الترسية المستندات التالية:

- ١- نسخة من استمارة رقم (وم ١٦٠٤) طلب فتح مظاريف مناقصة عامة.
- ٢- نسخة من استمارة رقم (وم ١٦٠٦) تقديم عطاء لكل مورد/مقاول شارك في تقديم عطاء للمناقصة.



- ٣- نسخة من الاعلان عن المناقصة (في حالة المناقصة العامة) أو نسخة من الكتاب الموجه للموردين أو المقاولين لتقديم العطاءات [في حالة اتباع أساليب الشراء الأخرى المنصوص عليها في المادة (٤) من المرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم المناقصات والمشتريات الحكومية]، ونسخة من كتاب إعتذار الشركة أو المؤسسة المعتذرة عن المشاركة بعد توجيه الدعوة لها.
- ٤- نسخة من كتاب مجلس المناقصات بالموافقة على اتباع أسلوب الشراء المطلوب بخلاف المناقصة العامة.
- ٥- نسخة من تقرير تقييم المناقصة.
- ٦- نسخة سارية المفعول من شهادة الالتزام بنسبة البحرية الصادرة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالنسبة للشركة أو المؤسسة الموصى بالترسية عليها.
- ٧- نسخة سارية المفعول من السجل التجاري للشركة أو المؤسسة الموصى بالترسية عليها (على أن يكون هذا السجل مشتملاً على النشاط المتعلق بموضوع المناقصة).
- ٨- نسخة من موافقة وزارة المالية والاقتصاد الوطني على اعتماد الميزانية المرصودة للمشروع، وكذلك موافقة ديوان الخدمة المدنية فيما يتعلق بمناقصة القوى العاملة.

والله موفق،

عبدالحسين بن علي ميرزا  
الدكتور عبدالحسين بن علي ميرزا  
وزير الدولة  
رئيس مجلس المناقصات

صدر بتاريخ: ٦ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ

الموافق: ٢٣ يونيو ٢٠٠٤م